فقيل انه مرسل ارسله ابراهيم ابن عبد الرحمن العذري روى عنه معان بضم
اوله وتخفيف المهملة ابن رفاعة السلامي بتخفيف اللام قال قال في التقريب
لين الحديث كثير الارسال وبالي كلام العلائي فيه ورواه عن معان غير واحد
ذكره الذهبي في الميزان وقد توبع معان فذكر الجلال في علله أن احمد
بن حنبل سئل عنه وقيل لم كأنه كلام موضوع قال لا هو صحيح فقيل
له ممن سمعه قال من غير واحد فقيل له منهم ثم رواه عن مسكين فقال حدثني
مسكين قال لكنه قال عن القاسم بن عبد الرحمن لفظا الزين الا انه يقول
عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن قال يعني فغلط في اسم ابراهيم فقال
القاسم مكان ابراهيم ابن عبد الرحمن ولعله بن عوف الزهري قال احمد و
معان لا بأس به ووثقه ابن المديني قلت قال ابن القطان خفي على احمد
من امره ما علمه غيره ثم ذكر تضعيفه عن بن معين وابي حاتم وابن عدي
وابن حبان انتهى قلت واما ابراهيم فقال الذهبي تابعي مقل اي قليل
الرواية ما علمه واهيا قلت وذكر في مختصر اسد الغابة انه كان صحابيا والله اعلم
قلت ان كان هو ابن عبد الرحمن بن عوف فقد قال الحافظ بن حجر في التقريب
قد قيل ان له رؤية قال زين الدين وقد روى هذا الحديث مرفوعا
مسندا من حديث علي بن ابي طالب وابن عمر ابن الخطاب وابن عمرو
وابي هريرة وابي امامة وجابر بن سمرة رضي الله عنهم وكلها ضعيفة ثم كلامه
لا يشفي فيما شئ يقوى المرسل المذكور قال البقاعي وقد بنى عليه اسامة بن زيد
فقد قرأت بخط بعض الفضلاء من اصحابنا انه اورد الحافظ صلاح الدين

العلائي

العلائي هذا الحديث عن اسامة بن زيد مرفوعا وقال في حديث صحيح
غريب وصححه ابن حبان قال بن عدي ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم
عن ابراهيم بن عبد الرحمن قال حدثنا الثقة من اصحابنا ان رسول الله
قال وساق الحديث قلت فهذه يعني ما روى مرفوعا مسندا عدا الصحابة
رضي الله عنهم شواهد لتقويه وقد اختلف الحفاظ هل الصحيح وقفه أو وصله
على ثلاثة اقوال فقال العلائي الاسناد أي الوصل اولى من الارسال و
نان عبد بن القطان فابلا ان الارسال اولى من الوصل وهو ثاني الاقوال
وثالثها قوله وتوقف في ذلك ابن النحوي المعروف بابن الملقن قال الزين
ومن وافق بن عبد البر على هذا من المتاخرين الحافظ بن المواق فانه قال
في كتابه بغية النقاد اهل العلم مجمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف
ذلك وضعفه اي استدلال بن عبد البر بالحديث زين الدين لجهين
قد بقي البقاعي ثالثا وهو انه لو كان خبر الدبسي جرح اصلا فبقي قوله
حتى يتبين جرحه مناقضا لاستدلاله انتهى احدهما من حيث الرواية
وهو ارساله وضعفه كما عرفت وثانيهما من حيث الدراية وهو انه لو كان
يعني الخبر عن الشارع فان كل عامل عدل مخبره واجب الصدق فلو كان
كذلك لم يوجد حامل علم غير عدل والواقع خلافه فثبت أنه يعني الأمر
ولفظ الزين فلم يبق محمل الا على الامر ومعناه انه امر الثقات بحمل العلم انما
يقبل عن الثقات انتهى فالمراد بحمل هذا العلم من خلق عدد وله ويقوي
ذلك انه اريد به الأمر انه قد ورد في بعض طرق ابي حاتم ليحمل هذا العلم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)